الأنباء
الاربعاء 2 مايو 2012

الغانم: وردت إلينا ملاحظات من البنك الدولي حول القانون

«المالية»: تأجيل تقرير «المناقصات» لمدة شهر

مرزوق الغانم متحدثا في المجلس امس

كشف رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب مرزوق الغانم عن عزم اللجنة رفع مذكرة لرئيس مجلس الامة تطلب فيها تأجيل ومد فترة عملها لاعداد تقريرها بشأن التعديلات الواردة على قانون المناقصات لمدة شهر بعد ان وردت اليها ملاحظات عدة من قبل البنك الدولي على صيغة القانون بعد اقراره في مداولته الأولى، مشيرا الى ان البنك الدولي حصل مؤخرا على موافقة وزارة المالية لتقديم قانون للمناقصات المركزية تم اعداده في وقت سابق بعد ثلاث سنوات من الدراسة وبما يتوافق مع المعايير والنظم الدولية النموذجية وتم تزويد اللجنة به.

وقال الغانم في تصريح صحافي يوم امس: اجتمعت اللجنة المالية اليوم لمناقشة اخر المستجدات فيما يتعلق بقانون المناقصات استكمالا للاجتماع الذي عقد يوم الاول من امس في 2012/4/29 بحضور ممثلي البنك الدولي حيث ابدوا بدورهم عدة ملاحظات جوهرية على القانون بصيغته الحالية، مشيرا الى ان هذه الملاحظات رمت الى ان القانون الذي تم اقراره في مداولته الأولى لا يتطابق في معظم مواده مع الانظمة النموذجية والاشتراطات الدولية وغير ملب للمطالب التي يحتاجها الاقتصاد الكويتي ولا يعالج اختلالات القانون المعمول به الان. واوضح الغانم انه انطلاقا من قسم اعضاء اللجنة على تأدية عملهم بالامانة والصدق تم الطلب من البنك الدولي ومن وزارة المالية يوم امس الاول تزويد اللجنة بمسودة قانون سبق ان اعدها البنك الدولي بشأن المناقصات حسبما اخطر اللجنة المالية حيث تم اعداد القانون بعد فترة بحث وعمل استمرت لثلاث سنوات وشمل كل انظمة الشراء في مختلف القطاعات في البلاد، مبينا ان البنك ابلغ اللجنة بانه سبق ان قدم هذا القانون لحكومة الكويت لكن الاخيرة لم تستكمل كل الاجراءات القانونية المتعلقة به كموافقة الفتوى والتشريع وغيرها من الجهات المعنية.

وتابع الغانم: وبناء على ما سبق طلبت اللجنة المالية تزويدها بهذا القانون وكذلك الاستعانة بفريق من قبل البنك الدولي ليشارك فريقه عمل اللجنة المالية في الاعداد للتعديلات الواردة والمطلوبة لاصدار هذا القانون بشكل متوافق مع الاشتراطات الدولية والنظم النموذجية وبما يحقق الاهداف التي يرمي اليها القانون والذي يعتبر بوابة التنمية في البلاد.

وأشار الغانم الى ان البنك الدولي طلب من اللجنة المالية مهلة لمدة 48 ساعة حتى يزودوا اللجنة بما هو مطلوب مشيرا الى ان ممثلي وزارة المالية قد اخطروا اللجنة المالية بموافقة وزير المالية على تقديم مسودة هذا القانون والتي أعدها البنك الدولي وتم تسليمه للجنة المالية كما اخطر البنك الدولي موافقته على انضمام فريق عمل من قبله الى فريق العمل في اللجنة للعمل على هذا القانون العام. وكشف الغانم عن ان اللجنة اتخذت قرارا تطلب فيه تأجيل مناقشة المداولة الثانية لهذا القانون لفترة لا تزيد على شهر وخلال هذه الفترة سيعمل فريق العمل الخاص باللجنة مع فريق البنك الدولي باعداد كل التعديلات اللازمة لهذا القانون.

وذكر الغانم انه انطلاقا من الاهداف التي يرمي اليها هذا القانون ستحرص اللجنة على ان يتمتع بكل مبادئ العدالة والشفافية ويعالج كل الاختلالات التي تشوب القانون القائم للوصول الى نتيجة ترضي طموحات ابناء الشعب الكويتي وعليه فقد قررت اللجنة اعطاء هذا الفريق الفرصة للعمل مع اللجنة المالية لاعداد هذا القانون المهم تمهيدا لرفعه للمجلس.

وعلى صعيد متصل بعمل اللجنة اشار الغانم الى ان تقرير اللجنة بشأن قانون المشاريع الصغيرة سيكون جاهزا للتصويت عليه في جلسة مجلس الامة المقبلة في مداولته الثانية.

رئيس مجلس الأمة استقبل العدساني

وفد من الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت التقى السعدون

الرئيس أحمد السعدون خلال استقباله عبدالعزيز العدساني

قال رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت ان وفدا من الاتحاد التقى مع رئيس مجلس الامة احمد السعدون لطرح بعض القضايا العمالية التي تهم الطبقة العاملة في الكويت.

وبين السميط في تصريح صحافي انه تم البحث في عدد من المواضيع المهمة ومن ضمنها مناقشة دعم النقابات المشهرة حديثا ومناقشة الكوادر والزيادات الجديدة التي تم اقرارها من قبل مجلس الوزراء ونشرت في الجريدة الرسمية الأحد الماضي.

وأضاف السميط انه تمت المطالبة بمنح النقابات المشهرة حديثا دعما اسوة بما تتلقاه النقابات القديمة، وذلك من منطلق مبدأ العدل والمساواة، مشيرا الى انه خلال الحوار مع رئيس مجلس الامة أكد انه يدعم هذه المطالب وسيكون مع تفعيل بعض القوانين المعطلة والتي تخدم الطبقة العاملة، ومن بينها الدعم المادي والمعنوي للنقابات. ولفت الى انهم بانتظار الخطوات والنتائج التي سيتخذها الاتحاد ومن ثم سيكون لنا لقاء آخر مع رئيس مجلس الامة لمتابعة التطورات التي ستحصل في المستقبل، معربا عن بالغ شكره لرئيس مجلس الأمة لهذه اللفتة الكريمة والمواقف الطيبة التي تسير باتجاه تحقيق مطالب الطبقة العاملة في الكويت ونتمنى ان يتم تحقيقها بإذن الله تعالى.

من جانب آخر، بعث رئيس مجلس الأمة احمد عبدالعزيز السعدون ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية جزر المارشال دونالد ف.كابل وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده.

كما استقبل السعدون في مكتبه ظهر امس سفير المملكة الاردنية الهاشمية لدى الكويت محمد الكايد، تم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها.

كما استقبل السعدون سفير مملكة بوتان لدى الكويت داشو ناشي بنسوج، تم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

كما استقبل السعدون سفير جمهورية الصين الشعبية لدى الكويت تسوي جيان تشون، جرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وبحث آخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

من جانب آخر، استقبل السعدون في مكتبه ظهر امس رئيس ديوان المحاسبة عبدالعزيز العدساني.

اللجنة التشريعية تستمع لرأي «الأوقاف» في استتابة المسيء لمقام النبوة

د.وليد الطبطبائي ومحمد الدلال واسامة المناور وفيصل اليحيى

انتهت لجنة الشؤون التشريعية من مناقشة المقترحات والملاحظات النيابية المتعلقة بتعديل قانون الجزاء في شان تغليظ عقوبة الاساءة الى الذات الالهية والطعن في عرض النبي ﷺ وقررت احالة تقريرها التكميلي الى الجلسة الخاصة التي يعقدها مجلس الامة غدا الخميس. واوضح مقرر اللجنة النائب محمد الدلال ان اللجنة استمعت الى رأي وزارة العدل والى الحكم الشرعي الذي قدمته وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية والمتعلق بمن استتياب من الاساءة الى الذات الالهية ومقام النبوة كما اقرت بعض التعديلات النيابية حول هذا القانون.

وذكر الدلال ان اللجنة بحثت مقترحات في شأن البيئة والتي منح لها المجلس اولوية ووافقت على هذه المقترحات واحالتها الى لجنة البيئة بعد التحقق من عدم وجود اي مخالفات دستورية او قانونية فيها.

وقال ان اللجنة انتهت من الصياغة النهائية لقانون الفتوى والتشريع باعتبارها هيئة قضائية والذي من شأنه تطوير هذه الهيئة وجعلها متوافقة مع الدستور الكويتي. وبين الدلال ان اللجنة استعرضت تصريحات عضو اللجنة المستقيل منها النائب علي الراشد بعدم حيادية اللجنة التشريعية، مبينا ان اللجنة تؤكد انها قامت بالاجراءات القانونية السليمة في تعيين محمد الجاسم ولم يكن هناك اي تجاوز للاجراءات المتبعة في مجلس الامة وتربأ بالاخ الراشد عن اطلاق هذه التصريحات وكنا نأمل منه اثارة هذا الموضوع داخل اللجنة بعدما عرضت دعوة بعض المستشارين للاستفادة من خبراتهم وخاطبت رئيس المجلس لهذا الغرض.

واضاف اننا صدمنا من موقف الراشد وتصريحاته اما استقالته فهي شان خاص به ولمجلس الامة تحديد الموقف منها، معربا عن الامل في عدم ممارسة اللعبة السياسية في طريقة تعاطي اللجان مع الاجراءات اللائحية السليمة والا ندخل الخلافات الشخصية والسياسية في اعمال اللجان، مذكرا بان اللجنة التشريعية لم تقحم اي خلافات شخصية لاعضائها وتبين ذلك في رفض رفع الحصانة عن بعض النواب ومنهم نبيل الفضل ومحمد الجويهل وغيرهما، حتى ان رئيس اللجنة وليد الطبطبائي رفع قضية ضد شخصية استنادا لقانون المرئي والمسموع ومع ذلك رفضته اللجنة.

«التشريعية» تنظم حلقة نقاشية بعنوان «نزاهة العمل البرلماني ـ التجربة البريطانية»

تنظم اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الأمة وبالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية حلقة نقاشية تحت عنوان «نزاهة العمل البرلماني ـ التجربة البريطانية» وذلك اليوم الاربعاء الموافق 2 مايو 2012 وسوف تفتتح الحلقة بكلمة لرئيس اللجنة التشريعية والقانونية د.وليد الطبطبائي وكلمة لرئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي ويعقب ذلك جلسات نقاشية حيث سيكون موضوع الجلسة الأولى «فضائح الفساد في البرلمان البريطاني وآثارها»، ويترأس اللجنة رئيس لجنة الشؤون الخارجية العضو محمد الصقر ويحاضر فيها استاذ محاضر في الشؤون السياسية ـ جامعة هالواي الملكية د.نيكولاي الن ويعقب عليها العضو عبدالرحمن العنجري.

اما الجلسة الثانية فستحمل عنوان «حل المشكلة ـ أهمية وجود مدونة قواعد السلوك للبرلمانيين» ويترأسها رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي العضو عدنان عبدالصمد ويحاضر فيها رئيس مركز دراسات الحكومة الديموقراطية د.ديفيد هاين ويعقب عليها العضو د.حمد المطر.

أما الجلسة الختامية وهي الثالثة فستكون بعنوان «أخلاقيات البرلمانيين في جميع العالم.. نماذج قابلة للتطبيق» ويترأس الجلسة العضو علي الدقباسي ويحاضر فيها مدير الشركاء العالميين غريغ باور ويعقب عليها نائب رئيس مجلس الأمة خالد السلطان.

وستعقد فعاليات الحلقة في تمام الساعة 9,30 صباحا بقاعة الاحتفالات الكبرى بمبنى مجلس الأمة.

نواب يقترحون إعادة الضابط المستقيل لأسباب صحية

نايف المرداس

د.عبيد الوسمي

محمد الخليفة

قدم النواب نايف المرداس وسالم النملان وعبيد الوسمي ومحمد الخليفة وعبدالله الطريجي اقتراحا بقانون بتعديل نص المادة (39) من القانون رقم (67/32) بشأن الجيش مشفوعا بمذكرته الايضاحية، طالبين اعطاءه صفة الاستعجال. وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى

يستبدل بنص المادة (39) النص التالي: يجوز اعادة الضابط المستقيل او المتقاعد او المسرّح لأسباب صحية الى الخدمة في نفس الرتبة وبذات راتبه السابق شرط ان تثبت لياقته الصحية وألا يكون قد انقضى على تركه الخدمة في الجيش أكثر من عشر سنوات وألا يكون قد تجاوز عمره خمسين عاما.

المسلم يقترح إطلاق اسم المجبر محمد عبدالعالي على مستوصف الفحيحيل

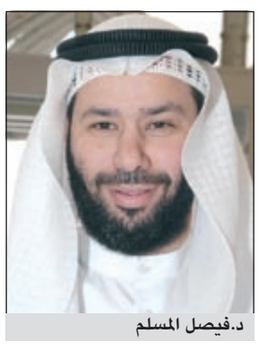
د.فيصل المسلم

قدم النائب د.فيصل المسلم اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا للدور الاجتماعي المشرف للمواطن الكويتي الكريم محمد عبدالعالي العتيبي الذي كرس حياته لخدمة بني وطنه على مدى سنوات طويلة في مجال العلاج الشعبي في وقت عجزت فيه المستشفيات عن توفير الخدمات الطبية لأبناء المجتمع، ولما للمرحوم محمد عبدالعالي العتيبي من احترام وتقدير في قلوب مواطني الكويت.

لذا اقترح تسمية مستوصف الفحيحيل أو أحد المرافق الصحية باسم المجبر محمد عبدالعالي العتيبي.

مطيع يسأل الشمالي عن مخالفات الإدارة العامة للجمارك

د.أحمد مطيع

قدم النائب د.أحمد مطيع سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه التالي: حددت المادة 52 من القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة ـ والخاصة بالمخالفات المالية ـ انه يعتبر من المخالفات المالية عدم موافاة الديوان دون مبرر بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المحددة لذلك او بما يطلبه من أوراق او وثائق او غيرها، مما يكون له الحق في فحصها او مراجعتها او الاطلاع عليها طبقا للقانون. وكذا يعد من المخالفات المالية عدم الرد على ملاحظات الديوان او مكاتباته بصفة عامة او التأخر في الرد عليها دون مبرر.

وبالمخالفة لما سبق أورد الديوان في تقريره عن الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2010 ـ 2011 بتقريره عن فحص الحسابات الختامية للإدارة العامة للجمارك عن السنة نفسها ما يلي:

ـ عدم الرد على مكاتبات الديوان.

ـ عدم موافاة مندوبي الديوان بما يطلبونه من رد على الاستفسارات او أوراق أو وثائق، والتي يكون له الحق في فحصها او مراجعتها او التأخر في ذلك.

وبناء على ما سبق ولتعارضه مع مبادئ الرقابة، الأمر الذي استرعى انتباهنا بما يستوجب السؤال عن الأسباب والدوافع التي دعت إدارة الجمارك الى مخالفة أحكام القانون 1964/30 بإنشاء ديوان المحاسبة، لذا يرجى الرد على ما يلي، على ان يأتي الرد مدعما بالمستندات ذات الصلة:

ـ ما الأسباب والمبررات والأسانيد القانونية لعدم قيام الإدارة العامة للجمارك بالرد على استفسارات مندوبي ديوان المحاسبة وموافاتهم بجميع ما يطلبونه من مستندات وبيانات؟

ـ ما مدى تكرار ملاحظات ديوان المحاسبة على الموضوع نفسه خلال السنوات المالية من 2003 حتى 2010 ـ 2011؟

ـ ما الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العامة للجمارك لتلافي الملاحظات التي أبداها الديوان ومنع تكرارها؟

ـ ما المعوقات والصعوبات الفنية والمهنية التي دفعت بالإدارة العامة للجمارك الى عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي الى تفادي ما أبداه الديوان من ملاحظات تشير الى عدم التعاون؟

ـ هل قامت الإدارة العامة للجمارك باتخاذ إجراءات تحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب في وقوع الإدارة في هذه المخالفات المالية؟

ـ ما الجزاءات التي تم توقيعها على المتسبب؟ يرجى موافاتنا بالقرارات الصادرة في هذا الشأن.

ـ في حال عدم اتخاذ الإدارة أي إجراءات تصحيحية ما الصعوبات والمعوقات التي حالت دون اتخاذ الإدارة لتلك الإجراءات اللازمة؟

ـ ما رؤية الهيئة وخططها نحو اتخاذ الإجراءات لتلافي قيام ديوان المحاسبة بإدراج تلك الملاحظات في تقاريره مستقبلا؟

النملان لإنارة الطرق الداخلية في مزارع الوفرة

سالم النملان

قدم النائب سالم النملان اقتراحا برغبة جاء فيه: من الملاحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع معدلات الحوادث على الطرق الجانبية الموجودة بين المزارع بمنطقة الوفرة وذلك يرجع لعدة اسباب من أهمها الكثافة المرورية العالية التي تتسم بها هذه الطرق لاسيما أيام العطلات الاسبوعية والاجازات الرسمية، تلك الكثافة المرورية التي لا تتناسب مع امكانيات تلك الطرق الجانبية التي تعاني من عدم وجود أعمدة انارة وعدم وجود لوحات ارشادية أو تخطيط للتقاطعات.

ونص الاقتراح على:

ـ وضع أعمدة انارة ولوحات ارشادية بين المزارع والطرق الداخلية بالإضافة للطرق الرئيسية (طريق 500، طريق 600، طريق 700، طريق 800).

ـ العمل على تخطيط التقاطعات والدوارات ووضع الارشادات المرورية بتلك التقاطعات.

ـ عمل مطبات اصطناعية في الأماكن التي تتطلب ذلك.